روسيا وسياسة الارتكاز على الشرق الأوسط

(الدبلوماسى، العدد 261 – 262، نوفمبر/ ديسمبر 2017)

د. نـورهان الشيـخ

على مدى عامين، ومنذ بدء الضربات الروسية فى سوريا فى سبتمبر 2015، تتسارع التطورات التى تقودها روسيا فى المنطقة، على النحو الذى أصبحت معه منطقة الشرق الأوسط التى عرفناها وأعتدنا عليها لعقود أصبحت جزءاً من الماضى، وأنطوت صفحة هامة من تاريخ المنطقة بكل ما فيها من سلبيات وإيجابيات لتبدأ مرحلة جديدة تختلف كثيراً عن سابقتها خاصة فيما يتعلق بخريطة الفاعلين الرئيسيين فى المنطقة، وأنماط التفاعلات والعلاقات القائمة، وقواعد إدارة الصراع والتنافس بينهم. ولعل أحد أبرز سمات هذه المرحلة الجديدة هو الحضور الروسى القوى والنفوذ المتزايد لموسكو فى المنطقة، فقد تصاعد الدور الروسى، وبدت روسيا فاعل رئيسى لا يمكن تجاوزه، يقود الأحداث والتطورات بل ويصنعها فى عدد غير قليل من الحالات.

يؤكد ذلك مجموعة من المؤشرات والعوامل، لعل من أبرزها وأهمها، البعد الاستراتيجى المتمثل فى كون روسيا صارت تنفرد تقريباً بإدارة الملف السوري، وكأن تفاهمات حول تقسيم ما لمناطق النفوذ قد تبلور، على النحو الذى يكون فيه العراق منطقة نفوذ أمريكية فى مقابل أن تكون سوريا هى موطئ الارتكاز الروسى فى منطقة الشرق الأوسط. وقد بدا ذلك واضحاً فى قبول مختلف الأطراف الدولية، خاصة الولايات المتحدة، والإقليمية غير العربية، إيران وتركيا، للدور الروسى القائد فى الملف السورى، والتعاون معها لإدخال رؤيتها حيز التنفيذ عبر مسار أستانا الذي تعتبره موسكو مكمل وممهد لمسار جنيف السياسى. وقد تمكنت موسكو فى "أستانا 6"، التى عُقدت منتصف سبتمبر، من تثبيت الاتفاقات حول إقامة مناطق تخفيف التوتر في سوريا، بما فى ذلك إدلب، ودعمها بوثائق قانونية تضمن الاستمرارية والوتيرة المطلوبة فى إدخال الاتفاقات حيز التنفيذ، وصولاً للاستقرار الكامل فى سوريا باعتبارها الحاضنة الأساسية للنفوذ الروسى. وقد بدأ بالفعل تنفيذ هذه الاتفاقات التى تممتها التفاهمات الروسية التركية خلال قمة بوتين أردوجان فى أنقرة يوم 28 سبتمبر، وبدأت على إثرها تركيا فى تحريك قواتها بإتجاه إدلب يوم 8 أكتوبر، بهدف تطبيق اتفاق وقف إطلاق النار. وتسعى روسيا خلال أستانا 7 التى بدأت

أعمالها يوم 30 أكتوبر، إلى صياغة خارطة طريق للاستقرار النهائى فى سوريا بحلول العام 2018 وسيمثل هذا تحولاً جوهرياً فى المنطقة.

وقد نجحت زيارة الملك سالمان لروسيا مطلع أكتوبر الجارى، والتى تعد تاريخية بحق، فى تهدئة التوتر بين روسيا والسعودية حول سوريا، أو ما أطلق عليه البعض "عبور النهر" بين البلدين. وكان دعم روسيا للأسد ثم تدخلها العسكري القوي لمساندته من القضايا الخلافية بين البلدين. ورغم أن روسيا لم تغير موقفها تجاه سوريا، خاصة فيما يتعلق بدعمها لبقاء بشار، فإن السعودية من جانبها لم تعد تتحدث كثيرًا عن ضرورة إزاحته. وأكد وزير الخارجية السعودي عادل الجبير، فى مقابلة مع قناة "روسيا – 24" يوم 6 أكتوبر، أن الدولتين تعملان على تقريب موقفيهما من أجل التوصل إلى حل سلمي في سوريا، وأشار إلى الدور الهام الذي تلعبه روسيا في منطقة الشرق الأوسط. ويشير بعض المحللين إلى أن المملكة قد تعقد اجتماعًا للمعارضة السورية في الرياض خلال شهر أكتوبر الجاري، لحثها على إعادة هيكلة مطالبها السياسية، وتوحيد صفوفها. وقد تتجه الرياض إلى التخلى عن دعم فصائل مسلحة عدة في سوريا واستئناف العلاقات التجارية مع دمشق، حتى مع بقاء الأسد في السلطة، وكذلك المشاركة في إعادة إعمار سوريا، لا سيما في المناطق التي تقطن فيها الأغلبية السنية، حتى لا تترك الساحة بالكامل لطهران.

وبالتوازى مع الدور القائد لروسيا فى الملف السورى، تزداد المواقف الروسية فاعلية وتأثيراً فى الملف الليبى والفلسطينى. وكان لزيارة المشير خليفة حفتر، قائد الجيش الوطني الليبي، الثالثة لموسكو، ولقاءه بوزيرى الدفاع والخارجية الروسيين يوم 14 أغسطس العديد من الدلالات الهامة بشأن التحرك المستقبلى لروسيا إزاء ليبيا، وأن الملف الليبى أصبح يحتل مرتبة متقدمة فى الأولويات الروسية. كذلك، أبدت روسيا اهتماماً واضحاً بتقريب وجهات النظر بين الأطراف الفلسطينية المختلفة، واستضافت موسكو منتصف يناير الماضى محادثات غير رسمية بين ممثلين عن تسع من الفصائل الفلسطينية منها "فتح" و"حماس"، وأعلنت الفصائل الفلسطينية إثر اجتماعات استمرت 3 أيام برعاية روسية أنها توصلت إلى اتفاق لتشكيل حكومة وحدة وطنية قبل تنظيم الانتخابات. وأبدت موسكو ترحيباً بجهود القاهرة فى هذا الاطار والتى أسفرت عن الاتفاقات الأخيرة بين فتح وحماس وعودة حكومة الوفاق إلى غزة.

ولا يقل البعد الأمنى وراء العودة الروسية للشرق الأوسط عن نظيره الاستراتيجى، ومن الواضح ارتباط مقتضيات الأمن القومى الروسى على نحو وثيق بالمنطقة، الأمر الذى دفع بالأخيرة لتحتل مرتبة متقدمة فى دوائر السياسة الروسية وأولوياتها العالمية. فمن ناحية تتزايد

المخططات الارهابية التى تنطلق من الأراضى السورية باتجاه روسيا مستغلة الارهابيين من أبناء القوقاز الروسى وآسيا الوسطى الذين استقطبتهم التنظيمات الارهابية، خاصة "داعش"، وتحاول توظيفهم لتنفيذ هجمات ارهابية نوعية فى الداخل الروسى. ولا تنقطع جهود هيئة الأمن الفيدرالي الروسي للكشف عن الخلايا المرتبطة بداعش، وكشف الرئيس بوتين إنه خلال العام الجارى تم إحباط 43 هجوماً ارهابياً والقضاء على 66 خلية ارهابية. ولذا تضع روسيا استئصال الارهاب من جذوره والقضاء عليه فى المناطق الحاضنة له فى منطقة الشرق الأوسط، التى تمثل حزام روسيا الجنوبى الغربى، ومنها يأتى الدعم للارهاب فى الداخل الروسى، على قمة أولوياتها.

من ناحية أخرى، يعد تحسين أسعار النفط متطلب رئيسى لضمان الأمن القومى الروسى بمفهومه الشامل، فروسيا هى ثانى أكبر مصدر للنفط وأكبر منتج ومصدر للغاز فى العالم، وتشكل عائدات قطاع الطاقة العمود الفقرى للاقتصاد الروسى، والمورد الحيوى والأساسى للخزينة الروسية، ولذا فإن هماً روسياً هو العمل على الخروج من أزمة انخفاض أسعار النفط حتى يتسنى لروسيا توفير الموارد اللازمة لضمان أمنها ودعم حركتها التى تزداد تأثيراً فى المنطقة، وتغطية نفقاتها على العملية العسكرية في سوريا، ولاشك أن مفتاح ذلك يكمن فى التنسيق مع كبار منتجى النفط وأهمهم المملكة العربية السعودية وباقى دول الخليج.

أما البعد الثالث، فيتعلق باتساع حجم التعاون العسكرى والاقتصادى التقنى بين روسيا والمنطقة ووصوله إلى مستويات حيوية غير مسبوقة. فروسيا قوة عسكرية كبرى، وتقوم بتصدير أنظمة التسليح المتنوعة الخفيفة والثقيلة والطائرات والمقاتلات والغواصات وأنظمة الصواريخ لأكثر من 65 دولة في أنحاء العالم. وتحتل روسيا المرتبة الثانية عالمياً، بعد الولايات المتحدة، في مجال تصدير الأسلحة والعتاد العسكري، وذلك وفقاً لتقديرات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي فى فبراير 2016، حيث استحوذت واشنطن على 33% من إجمالى مبيعات السلاح العالمى خلال الفترة (2011–2015)، تلتها موسكو في المركز الثاني بحوالى 25% فى ذات الفترة.

وتضم قائمة المشترين الرئيسين للأسلحة الروسية شركاء استراتيجيين لموسكو في منطقة الشرق الأوسط. وتعد الجزائر ومصر والعراق أبرز الشركاء العرب لروسيا فى المجال العسكرى التقنى. واحتلت الجزائر المرتبة الثالثة بين مستورد السلاح الروسى على مدى العقد الماضى، كما استمر تطوير التعاون العسكرى بين روسيا ومصر على نحو لافت رغم أزمة الطائرة الروسية التى تم تفجيرها فوق سيناء يوم 31 أكتوبر 2015، وعقدت الدورة الرابعة للجنة المشتركة للتعاون العسكرى التقنى بين البلدين اجتماعاتها فى القاهرة فى مايو الماضى. ويزداد

التعاون العسكرى الروسى العراقى قوة ومتانة حيث وقع البلدان عقود كبيرة على مدى السنوات الخمس الماضية، لتحتل العراق المرتبة الثانية دولياً بعد الهند والأولى عربياً من حيث حجم الصادرات من الأسلحة الروسية (11% من الصادرات العسكرية الروسية)، وذلك وفق تقديرات الهيئة الفدرالية الروسية للتعاون العسكري التقني عام 2014.

هذا إلى جانب التعاون المتنامى مع دول الخليج، فخلال زيارة الملك سالمان إلى موسكو تم الاتفاق بين الجانبين على نقل التقنية الروسية فى المجال العسكرى وتوطين صناعة واستدامة المنظومات العسكرية في المملكة، وتم توقيع مذكرة تفاهم وعقد الشروط العامة بين الشركة السعودية للصناعات العسكرية وشركة روس أبورن إكسبورت الروسية لبيع المملكة منظومة الدفاع الجو S-400، ومنظومة مضادة للدروع من نوع kornet- M ، وراجمة الصواريخ TOS-A1، وراجمة القنابل AGS-30 وسلاح كلاشنكوف"AK-103 . كذلك، تجاوزت قيمة واردات الأسلحة الروسية إلى الإمارات خلال السنوات العشر الماضية مليار دولار. وهناك تعاون عسكرى أيضاً بين موسكو وكل من الكويت والبحرين. وقام وزير الدولة القطري لشؤون الدفاع خالد العطية فى أغسطس بزيارة عمل إلى روسيا لبحث التعاون العسكرى التقنى بين البلدين وأبدى اهتمام الدوحة بأنظمة الدفاع الجوي الروسية. وزار وزير الدفاع الروسى، سيرجي شويجو، الدوحة يوم 25 أكتوبر، فى زيارة الأولى من نوعها، وقام بتوقيع اتفاقا للتعاون العسكري التقني بين البلدين.

على صعيد أخر، شهد التعاون الاقتصادى والتقنى قفزات واضحة أيضاً، وتبدو روسيا شريك تجارى هام لعدد من دول المنطقة حيث بلغ حجم التبادل التجارى بين روسيا والعالم العربى عام 2016 حوالى 14.5 مليار دولار، بحسب الإحصائيات الرسمية المنشورة على موقع"russian-trade"، تستأثر مصر على أكثر من 4.1 مليار دولار منها، تليها الجزائر بحوالى 4 مليار دولار. كما تشهد روسيا في السنوات الأخيرة إقبالا من المستثمرين العرب، وفى مقدمتهم المستثمرون الإماراتيون، حيث تبلغ الاستثمارات الإماراتية في روسيا حوالى 18 مليار دولار. كما كان الحصاد الاقتصادى هو الأبرز والأكثر زخماً لزيارة الملك سالمان لموسكو، حيث تم الاتفاق على إنشاء صندوقين الأول بقيمة 10 مليار دولار، والثانى تسهم فيه السعودية بقيمة مليار دولار مخصص للاستثمار فى مجال النفط. ووقعت روسيا والسعودية حزمة من الاتفاقات من شأنها أن تحقق نقلة نوعية في التعاون الاقتصادى والتقنى بين البلدين فى مجالات الطاقة والتكنولوجيا والنقل والاتصالات وتقنية المعلومات والزراعة وغيرها. إلى جانب عشرات الصفقات التى تمت على هامش المنتدى الروسى السعودى للاستثمار الذى شارك فيه أكثر من 200 من رجال الأعمال والمستثمرين.

وفى ديسمبر الماضى أبرم الصندوق السيادي القطري المعروف بـ"جهاز قطر للاستثمار اتفاقاً يقضى بالاستحواذ على 19.5% من شركة "روسنفت" أكبر شركة روسية لإنتاج النفط. إلى جانب الصفقة الخاصة باستحواذ مستثمرين قطريين على حوالى 25% من مطار "بولكوفو" الروسى بقيمة 10.2 مليار يورو. ووفقاً لوزير الطاقة الروسي، ألكسندر نوفاك، فى أبريل الماضى، فإن صندوق قطر والصندوق الروسي للاستثمارات المباشرة يبحثان مشاريع مختلفة بقيمة 12 مليار دولار.

إن عودة روسيا كانت قوية ومؤثرة وفى إطار حسابات دقيقة أذهلت الكثير من الفاعلين داخل المنطقة وخارجها وأجبرتهم على التعامل باحترام مع موسكو والتعاون معها لأنه لم يعد من الممكن تجاوزها. وفى ضوء المعطيات الراهنة فإن الدور الروسى مرشح للتزايد فى المستقبل فى مختلف المجالات، ومن الواضح أن تطوير التعاون والتفاهم معها لم يعد اختياراً، ولكنه ضرورة لعبور المرحلة الحرجة التى تمر بها المنطقة، ودفع التنمية وإعادة البناء فى عالمنا العربى.